

Distr.: General
7 December 2021
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني

بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

الدورة الثامنة والثلاثون

جنيف، 9-12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن أعمال دورته الثامنة والثلاثين

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من 9 إلى 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021



الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

3		مقدمة	
3		استنتاجات متفق عليها	أولاً -
		ألف - استعراض التنفيذ العملي للمؤشرات الأساسية، بما في ذلك قياسها، لأغراض تقارير الكيانات عن مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	
3		باء - الإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ المدرجة في التقارير الاعتيادية التي تقدمها الكيانات: الممارسات الجيدة والتحديات الرئيسية	
4		جيم - مسائل أخرى	
5		دال - الإجراءات الأخرى التي اتخذها فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ	
6		موجز الرئاسة	ثانياً -
6		ألف - الجلسة العامة الافتتاحية	
		باء - استعراض التنفيذ العملي للمؤشرات الأساسية، بما في ذلك قياسها، لأغراض تقارير الكيانات عن مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	
10		جيم - الإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ المدرجة في التقارير الاعتيادية التي تقدمها الكيانات: الممارسات الجيدة والتحديات الرئيسية	
14		دال - مسائل أخرى	
16		المسائل التنظيمية	ثالثاً -
17		ألف - انتخاب أعضاء المكتب	
17		باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل	
17		جيم - جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والثلاثين	
18		دال - اعتماد التقرير	
			المرفقات
		جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والثلاثين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ	الأول -
19			
20		الحضور	الثاني -

مقدمة

عُقدت الدورة الثامنة والثلاثون لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من 9 إلى 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وجمعت بين المشاركة الافتراضية والحضورية.

أولاً- استنتاجات متفق عليها

ألف- استعراض التنفيذ العملي للمؤشرات الأساسية، بما في ذلك قياسها، لأغراض تقارير الكيانات عن مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (البند 3 من جدول الأعمال)

إن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ،

إن يؤكد على الدور الإيجابي الذي تؤديه المشاريع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإن يسلم بأن المحاسبة والإبلاغ الموثوقين عن الأنشطة التي تضطلع بها الشركات لتقديم بياناتها المالية والمتعلقة بالاستدامة يمكن أن ييسرا توجيه الاستثمار نحو الأنشطة الاقتصادية التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإن يلاحظ بقلق الأثر السلبي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على التقدم المحرز نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030،

وإن يرحب بإنشاء مجلس المعايير الدولية المتعلقة بالاستدامة تحت مظلة مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية،

وإن يحيط علماً بالقرارات المتعلقة بالسياسة العامة التي اتخذت مؤخراً في عدد من الولايات القضائية لوضع وتعزيز أطر ومعايير تنظيمية أكثر اتساقاً لدعم عملية تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة من جانب الشركات، ولا سيما لدعم سياساتها المتعلقة بالتنمية المستدامة،

وإن يؤكد الحاجة إلى اتخاذ تدابير أخرى على مستوى الولايات القضائية، ولا سيما في البلدان النامية، فيما يتعلق بالاحتياجات من القدرات التنظيمية والمؤسسية والبشرية، لدعم تنفيذ معايير تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة التي يتم وضعها على الصعيد العالمي،

وإن يُنكر بولاية الأونكتاد المتمثلة في النهوض بأعماله في مجال المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، حسبما هو منصوص عليه في عهد بريدجتاون،

1- يعرب عن ارتياحه للعمل الذي اضطلعت به أمانة الأونكتاد خلال الفترة ما بين الدورات بشأن التقارير المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك ما ورد في الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/97؛ ويشيد بتحليل النتائج الرئيسية المتضمنة في دراسات الحالات الفردية التي أُجريت حتى الآن على دليل المؤشرات الأساسية لإبلاغ الشركات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ ويرحب بالتحسينات التي أُدخلت على بعض المؤشرات التي اقترحها الفريق الاستشاري؛

2- يسلم بالتأثير الإيجابي لدليل المؤشرات الأساسية في التغلب على التجزؤ وتعزيز مواءمة أطر ومعايير الإبلاغ بشأن قضايا الاستدامة بما يتماشى مع خطة عام 2030؛

- 3- *يلاحظ مع التقدير أنشطة بناء القدرات التي يجري تطويرها لتيسير الاستخدام الأوسع نطاقاً لدليل المؤشرات الأساسية، بما في ذلك من خلال تطوير الدعم لتيسير زيادة الوعي بالدليل ونشره وتنفيذه؛ ويطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل، تمثيلاً مع عهد بريدجتاون، تحديد السياسات المحلية في هذا الصدد وتعزيزها ودعمها؛*
- 4- *يطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تتابع عن كثب أعمال مجلس المعايير الدولية المتعلقة بالاستدامة وأن تعمل كفئة تنقل إلى المجلس آراء ومواقف الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالقضايا المتصلة بتقارير الاستدامة؛ وفي هذا الصدد، يدعو أمانة الأونكتاد إلى إنشاء فريق استشاري لدعم هذه العملية؛*
- 5- *يشجع أمانة الأونكتاد على مواصلة تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، وكذلك مع المؤسسات الإقليمية والدولية الرئيسية، بشأن تعزيز السياسات المتعلقة بتقارير الاستدامة، بوجه عام، وقياس وجمع البيانات الموثوقة في الوقت المناسب بشأن مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بوجه خاص؛*
- 6- *يدعو أمانة الأونكتاد إلى مواصلة دعم الجهود والشراكات الإقليمية، لا سيما فيما بين البلدان النامية، الرامية إلى الأخذ بنهج مشترك إزاء تقارير الاستدامة ومعالجة جوانب التنفيذ العملي المتعلقة بوضع السياسات والتنظيم وبناء القدرات المؤسسية والبشرية، بما يتماشى مع أداة تطوير المحاسبة.*

12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

باء - الإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ المدرجة في التقارير الاعتيادية التي تقدمها الكيانات: الممارسات الجيدة والتحديات الرئيسية

(البند 4 من جدول الأعمال)

إن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ،

إن يكرّر بولاية الأونكتاد المنصوص عليها في مافيكيانو نيروبي والتي طُلب فيها من الأونكتاد تعزيز أفضل الممارسات في مجال شفافية الشركات ومحاسبتها، فيما يتعلق بجوانب الأداء المالي وغير المالي للمشاريع، وإن يسلم بالحاجة إلى استجابة عالمية منسقة، بما في ذلك من جانب كيانات القطاع الخاص، للحد من الأثر السلبي الممكن لتغير المناخ على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإن يحيط علماً بالاتجاهات الحديثة في التقارير التي تقدمها الشركات عن المسائل المالية المتصلة بالمناخ وبالحاجة إلى بذل مزيد من الجهود للتغلب على التحديات أمام إعداد تقارير موثوقة ومنسقة في هذا المجال، وإن يكرر تأكيد أهمية توصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ التي أنشأها مجلس تحقيق الاستقرار المالي،

1- *يعرب عن ارتياحه لنوعية وثيقة المعلومات الأساسية التي أعدت لأغراض الدورة (TD/B/C.II/ISAR/98)؛ ويقر بالمناقشات المتبصرة التي أُجريت في إطار حلقة النقاش المعقودة للنظر في هذا البند؛ ويشيد بالمساهمة القيمة التي قدمتها أمانة الأونكتاد بشأن هذا الموضوع؛*

2- *يطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل رصد التقدم المحرز في تنفيذ توصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ، بغية تحديد الممارسات الجيدة في التنفيذ العملي للتوصيات لكي يواصل فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي النظر فيها في المستقبل، بهدف دعم البلدان النامية في تنفيذ التوصيات التي يتم وضعها على الصعيد العالمي.*

12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

جيم - مسائل أخرى

(البند 5 من جدول الأعمال)

*إن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ،**إنز يَنكّر بولاية الأونكتاد المتمثلة في تعزيز أفضل الممارسات في مجال شفافية الشركات ومحاسبتها، بما في ذلك عن طريق استخدام أداة تطوير المحاسبة،**وإن يشير أيضاً إلى الإعلان السياسي الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي اعتمد في عام 2019، والذي أقر بضرورة سد الفجوة التمويلية لأهداف التنمية المستدامة، ويهدف إلى ضمان استفادة أكثر الفئات تضرراً عن الركب من السياسات والإجراءات، بهدف تعميم الخدمات المالية، ودعم القدرة التنافسية للمشاريع الصغرى، والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك المشاريع المملوكة للنساء والشباب**وإن يؤكد أهمية البيانات المالية المجدية في تيسير حصول المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة على التمويل،**وإن يسلم بالعمل الذي اضطلعت به أمانة الأونكتاد في فترة ما بين الدورات لزيادة نشر دليل التدريب المحاسبي، بما في ذلك تدريب المدربين، وترجمة الدليل والمواد التدريبية ذات الصلة من الإنكليزية إلى اللغات الرسمية الأخرى للأمم المتحدة، واستحداث أداة على الإنترنت لتيسير إعداد البيانات المالية من جانب المشاريع الصغرى، والصغيرة والمتوسطة،*

1- يطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل جهودها الرامية إلى زيادة نشر دليل التدريب المحاسبي والأدوات ذات الصلة، بغية مساعدة الدول الأعضاء على تيسير حصول المشاريع الصغرى، والصغيرة والمتوسطة على التمويل؛

2- يهيب بأمانة الأونكتاد أن تواصل رصد التعليقات الواردة من الدول الأعضاء بشأن فائدة دليل التدريب المحاسبي والأدوات ذات الصلة لأغراض وضع السياسات والتنظيم؛ ويتطلع إلى المزيد من التحديثات والتقيحات من قبل الأمانة في الوقت المناسب وعند الاقتضاء.

12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

دال - الإجراءات الأخرى التي اتخذها فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

استعراض التنفيذ العملي للمؤشرات الأساسية، بما في ذلك قياسها، لأغراض تقارير الكيانات عن مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
(البند 3 من جدول الأعمال)

الإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ المدرجة في التقارير الاعتيادية التي تقدمها الكيانات: الممارسات الجيدة والتحديات الرئيسية
(البند 4 من جدول الأعمال)

مسائل أخرى

(البند 5 من جدول الأعمال)

1- في جلسة عامة عُقدت في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، نظر الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في مشروع استنتاجات متفق عليها بشأن هذه البنود الثلاثة من جدول الأعمال، على النحو الوارد في الورقات غير الرسمية التي عُمت قبل الاجتماع. وأشار الموظف المسؤول عن فرع المشاريع في شعبة الاستثمار والمشاريع التابعة للأونكتاد إلى أن الجانب الرئيسي في مشروع الاستنتاجات المتفق عليها بشأن البند 4 من جدول الأعمال هو أن تواصل أمانة الأونكتاد رصد التقدم المحرز في تنفيذ توصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ. وأشار إلى أن الأمانة ستواصل القيام بذلك، وأنها ستقدم تقريراً عن النتائج التي تتوصل إليها في الدورة المقبلة لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي. وفي مشروع الاستنتاجات المتفق عليها بشأن البند 5 من جدول الأعمال، جرى التركيز بشكل رئيسي على الطلبات الواردة طوال الدورة الثامنة والثلاثين وخلال المشاورات غير الرسمية من أجل بذل مزيد من الجهود لنشر دليل التدريب المحاسبي وغيره من الأدوات ذات الصلة. ولاحظ الموظف المسؤول أن الأمانة ستواصل تجميع التعليقات الواردة من الدول الأعضاء بشأن مختلف الأدوات التي وضعها فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي، وتحديثها عند الاقتضاء.

2- واعتمد الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، استنتاجات متفقاً عليها بشأن هذه البنود الثلاثة من جدول الأعمال.

ثانياً - موجز الرئاسة

ألف - الجلسة العامة الافتتاحية

3- ذكرت الأمانة العامة للأونكتاد في ملاحظاتها الافتتاحية أن المساعدة في تعبئة التمويل العالمي وتوجيهه نحو الاستثمار في التنمية المستدامة هي جزء محوري من المهام المنوطة بالأونكتاد. وكما لوحظ في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2021: الاستثمار في الانتعاش المستدام، يعني النمو السريع للمنتجات الموجهة نحو الاستدامة في الأسواق المالية أن التقارير عن الاستدامة التي تقدم معلومات موثوقة عن تأثير الشركات على التنمية المستدامة أداة أساسية يستند إليها الممولون لاتخاذ قرارات استثمارية سليمة. وسلطت الأمانة العامة الضوء على المسألتين الرئيسيتين التاليتين اللتين ينبغي معالجتهما: الحاجة إلى

بناء القدرات في البلدان النامية لتجنب التجزؤ من خلال التنفيذ غير المتكافئ للمعايير العالمية، وهو مجال يحظى بدعم فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ من خلال أداة تطوير المحاسبة؛ والحاجة إلى تعزيز المهارات المحاسبية بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة كجزء رئيسي من مبادرات الإنعاش في فترة ما بعد الجائحة. ووفقاً لعهد بريدجتاون، سيواصل الأونكتاد النهوض بعمله بشأن المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ. ويتسم دليل المؤشرات الأساسية للإبلاغ عن المساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بأهمية بالغة بالنسبة لعمل فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي في هذا المجال، حيث أثبت الدليل أنه أداة مفيدة لتيسير المساعدة التقنية وتحقيق تقارب عمليات تقديم التقارير عن الاستدامة. ومن الأهداف الهامة للمناقشات التي أجراها فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي في دورته الثامنة والثلاثين، تحديد المزيد من السبل والوسائل لنشر الدليل الإرشادي من أجل المساعدة في تعزيز عملية تقديم تقارير الاستدامة في البلدان النامية.

4- وأشار مدير شعبة الاستثمار والمشاريع في ملاحظاته الاستهلالية إلى تقرير الاستثمار العالمي لعام 2021 الذي يفيد بأن سوق التمويل المستدام ما فتئت تتوسع. ويقدر الأونكتاد أن قيمة المنتجات التي محورها الاستدامة في أسواق رأس المال العالمية بلغت 3,2 تريليونات من الدولارات في عام 2020، ما يمثل زيادة بأكثر من 80 في المائة عن عام 2019. ورغم هذا النمو السريع، لا تزال هناك تحديات فيما يتعلق بالمجالات الثلاثة التالية: الحجم، حيث لا يمثل مجموع أصول صناديق الاستدامة سوى 3 في المائة من إجمالي الأصول؛ والتوزيع، حيث يوجد ويُسثمر 95 في المائة من المنتجات الاستثمارية التي محورها الاستدامة في البلدان المتقدمة؛ والجودة، حيث أثارت معظم الصناديق التي تعرّف نفسها بأنها صناديق استدامة شواغل بشأن "التمويه تحت غطاء الاستدامة" وعدم اتساق المعايير. وعلاوة على ذلك، تؤكد إحدى النتائج الرئيسية التي خلص إليها المنتدى العالمي السابع للاستثمار في عام 2021 أن التقارير التي تقدم عن الاستدامة هي أساس الاستثمار المستدام. وأفاد بأن الأونكتاد أطلق المرصد العالمي للتمويل المستدام من أجل تحقيق قدر أكبر من المصداقية والشفافية والاتساق في سوق الاستثمار المستدام. والهدف من ذلك هو بناء نظام إيكولوجي مالي عالمي يتيح إدماج التنمية المستدامة في نماذج الأعمال التجارية والثقافات الاستثمارية. وأخيراً، أشار مدير الشعبة إلى أنه من المرجح، في ضوء التقدم السريع المحرز فيما يتعلق بمعايير الاستدامة، أن يتحول التركيز الاستراتيجي لعمل فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي تدريجياً من وضع المؤشرات إلى النشر، لا سيما نحو دعم الاقتصادات النامية والبلدان ذات الهياكل الأساسية الضعيفة في مجال المحاسبة والإبلاغ حتى تكون قادرة على التعامل مع التطورات العالمية.

الفريق الرفيع المستوى المعني بالتطورات الأخيرة المتصلة بالتقارب بين أطر ومعايير الإبلاغ المالي والاستدامة

5- شارك في حلقة النقاش الرفيعة المستوى متحدثون رئيسيون من المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية ولجنة الأوراق المالية والبورصات في الولايات المتحدة الأمريكية وخبراء من الكيانات التالية: البعثة الدائمة لغواتيمالا لدى منظمة التجارة العالمية؛ ووزارة التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا؛ ومنظمة المحاسبين القانونيين المعتمدين في المملكة العربية السعودية؛ ومجلس المصادقة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ وكان أحد الخبراء في فريق المناقشة هو الرئيس السابق لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي.

6- وأبرز نائب الأمين العام للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، في خطابه الرئيسي، الدعم الذي تقدمه المنظمة إلى المجلس الجديد للمعايير الدولية المتعلقة بالاستدامة، وأشار إلى أن المجلس سيضع خط أساس عالمياً شاملاً لمعايير الإفصاحات المتصلة بالمناخ المدرجة في التقارير التي تقدمها الشركات، مما سيمكن المستثمرين من موازنة استراتيجيات الاستثمار مع التحول العالمي إلى تحييد الأثر

الكربوني والتخفيف من مخاطر التمويل الأخضر. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد بأن المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية يمكن أن تيسر تنفيذ المعايير العالمية المتعلقة بتقارير الاستدامة بين جميع أعضاء هيئات تنظيم السوق في إطار ركنين هما الإشراف على نوعية الحوكمة والعمليات من خلال مجلس الرصد؛ والتقييمات الفنية التفصيلية لنواتج المجلس الجديد.

7- وشدد كبير المحاسبين بالإنبابة في لجنة الأوراق المالية والبورصات في الولايات المتحدة، في خطابه الرئيسي، على العناصر الرئيسية الثلاثة التالية لإعداد التقارير المالية الرفيعة الجودة: معايير المحاسبة والتقارير المالية العالية الجودة؛ والتطبيق الجيد للمعايير؛ والتدقيق السليم. وشدد على أن وضع معايير الاستدامة ينبغي أن يستند إلى نفس المبادئ التي يُستند إليها في إعداد التقارير المالية العالية الجودة، وأن الربط بين المعلومات المالية ومعلومات الاستدامة أمر أساسي.

8- ورداً على استفسار بشأن مدى استعداد نظم الإبلاغ في البلدان النامية لتنفيذ المعايير التي سيصدرها المجلس الجديد، ذكر المتحدث الرئيسي الأول أن الانتقال إلى المعايير العالمية سيكون مفيداً للأسواق الناشئة والبلدان النامية نظراً لأنه سيتم وضع خط أساس عالمي ولن تكون هناك حاجة بعد الآن إلى وضع معايير من لا شيء. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون هناك مجال لبناء القدرات في الأسواق الناشئة لتسهيل التنفيذ المتسق للمعايير العالمية.

9- ورداً على استفسار بشأن الكيفية التي يمكن بها للبلدان أن تتحقق من أن آليات المصادقة ستفضي إلى تقديم تقارير مالية عالية الجودة، ذكر المتحدث الرئيسي الثاني أن التقارير المالية العالية الجودة تبدأ بمعايير عالية الجودة في مجالي المحاسبة وإعداد التقارير وتتطلب تطبيقاً سليماً وإدارة فعالة، فضلاً عن ضمان الجودة العالية ومراجعة الحسابات.

10- وتناول المتحاور الأول المسائل الرئيسية الثلاث التالية التي يتعين النظر فيها عند وضع المعايير الدولية: النهج الشاملة؛ والتنفيذ العملي؛ والمساعدة التقنية. وتقاسم المتحاور بعض الأفكار المتممة بشأن تنفيذ الأونكتاد لمشروع حساب التنمية في غواتيمالا، الذي أُنجِز في إطاره دراسات حالات إفرادية عن دليل المؤشرات الأساسية لإبلاغ الشركات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقدمت في إطاره شركات من مختلف القطاعات تقاريرها عن تنفيذ هذه المؤشرات.

11- وتقاسمت المتحاور الثانية بعض الأفكار المستوحاة من تجربة المساعدة التقنية التي قدمها الأونكتاد في جنوب أفريقيا. وأشارت إلى أن أداة تطوير المحاسبة ساعدت في إشراك الحكومة في أنشطة الشركات لتقييم أثر أنشطتها على القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ وتقييم حالة الأطر القانونية والتنظيمية؛ وتحديد المجالات التي تحتاج إلى بناء القدرات. وبالإضافة إلى ذلك، شددت المتحاور على فائدة مبادرة الأوسمة التي طرحها فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي في النهوض بالممارسات المتعلقة بإعداد تقارير الاستدامة بين الشركات.

12- وشرح المتحاور الثالث دراسة أجريت في المملكة العربية السعودية في عام 2018 حول وضع معايير وطنية لإعداد تقارير الاستدامة، بما في ذلك التحديات التي ظهرت فيما يتعلق بتعزيز أهداف التنمية المستدامة على المستوى دون الوطني، من قبيل التنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين، والاعتماد على الأطر المؤسسية القائمة وضمان توافر البيانات والقدرات الإحصائية.

13- وتناول المتحاور الرابع المنشور الصادر في عام 2018 عن مجلس المصادقة في المملكة المتحدة تحت عنوان *Greening Finance: A Road Map to Sustainable Investing*، والذي يبين بالتفصيل طموح الحكومة في المدى الطويل في مجال "تخضير" النظام المالي ومواءمته مع الالتزام بتحييد أثر الكربون من خلال اتخاذ الخطوات الرئيسية الثلاث التالية: ضمان توافر معلومات الاستدامة

لصانعي القرار في الأسواق المالية؛ ومراعاة هذه المعلومات في القرارات المتعلقة بالأعمال التجارية وبالمالية؛ وتحويل التدفقات المالية في مختلف قطاعات الاقتصاد بحيث تتماشى مع اقتصاد محايد من حيث الكربون وذي أثر إيجابي على الطبيعة. وتعتمد الحكومة تنفيذ شروط الإفصاح الإلزامي على نطاق الاقتصاد بما يتماشى مع توصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ، وإنشاء آلية لاعتماد وإقرار المعايير الصادرة عن مجلس المعايير الدولية المتعلقة بالاستدامة المنشأ حديثاً لاستخدامها في المملكة المتحدة.

14- وتحدث المتحاور الخامس بالتفصيل عن الأنشطة التي يضطلع بها مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فيما يتعلق بتقارير الاستدامة، بما في ذلك نشر إرشادات في هذا المجال. وأفاد بأنه من المقرر تنفيذ مشروع بشأن الموارد الطبيعية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بتقديم التقارير المالية وغير المالية، بحلول آذار/مارس 2022. وسيعمل المجلس عن كثب مع المجلس الدولي الجديد المعني بالمعايير الدولية المتعلقة بالاستدامة لتقييم مدى انطباق المعايير التي يصدرها المجلس الجديد على القطاع العام.

15- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، ورداً على استفسار بشأن الدور الذي يمكن أن يؤديه الأونكتاد في دعم البلدان النامية في تعزيز الهياكل الأساسية للمحاسبة وإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة، لاحظ أحد المتحاورين أن الأونكتاد قدم الدعم لغواتيمالا في مجالين رئيسيين، وذلك من خلال تقديم المساعدة التقنية على الصعيد الوطني ومن خلال الأدلة المتعلقة بتنفيذ المؤشرات الأساسية والمحاسبة الخاصة بالمشاريع الصغرى، والصغيرة والمتوسطة.

16- ورداً على استفسار بشأن عملية التنسيق بين القطاعين العام والخاص لضمان التنفيذ الناجح لمعايير المجلس الجديد المعني بالمعايير الدولية المتعلقة بالاستدامة، أشار متحاور آخر إلى أن أهداف التنمية المستدامة قد أدرجت في خطة حكومة المملكة المتحدة وأن وضع أي سياسة جديدة يأخذ في الاعتبار الآثار المترتبة على تحقيق الأهداف؛ وأضاف أن إطار القطاع الخاص قيد التطوير حالياً، وأن المشاورات الحكومية في هذا الصدد ستُعقد في أوائل عام 2022.

17- ورداً على استفسار بشأن الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها التطورات الأخيرة في معايير إعداد التقارير على كيانات القطاع العام، ذكر أحد المتحاورين أن الحكومات تحتاج إلى النظر في البرامج التي ينبغي لها تنفيذها استناداً إلى نتائج الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإلى المتطلبات المتعلقة بالأهداف المتصلة بالمناخ. وشدد على ضرورة تنفيذ المعايير التي يصدرها مجلس المعايير الدولية المتعلقة بالاستدامة على نطاق واسع وليس فقط من جانب الشركات المسجلة في البورصة ولكن أيضاً من جانب المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة وفي القطاعين العام وغير الربحي. وفي هذا الصدد، سيرصد مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام نتائج مجلس المعايير الدولية المتعلقة بالاستدامة قبل التوصل إلى استنتاجات فيما يتعلق بالقطاع العام.

18- ورداً على استفسار بشأن الدور الذي سيؤدي به دليل المؤشرات الأساسية مستقبلاً في ضوء التحولات الراهنة نحو المعايير الدولية المتعلقة بالاستدامة، أشار أحد المتحاورين إلى أن الأونكتاد يعتبر الدليل تجربة رائدة في تنسيق أطر ومعايير إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة. فقد نُقِدَ دليل المؤشرات الأساسية على نطاق العالم وأدى الأونكتاد دوراً في هذا الصدد لصالح البلدان النامية؛ وينبغي اعتبار الإرشادات التي يقدمها الأونكتاد أمثلة وممارسات جيدة في مجال إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة على الصعيد الدولي.

19- وأبرز مندوب أهمية موازنة معايير إعداد التقارير على الصعيد العالمي في تيسير تدفقات الاستثمارات الدولية واقتراح، كما هو الحال فيما يتعلق بإعداد التقارير المالية، جعل معايير تقارير الاستدامة إلزامية للمنظمات الدولية. وفي هذا الصدد، أكد أحد المتحاورين أن منظومة الأمم المتحدة مستخدم هام لإطار مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وأن المعايير القائمة تستند إلى حد كبير إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وقد تحتاج إلى إدخال تعديلات مناسبة عليها كيما تلبي احتياجات القطاع العام؛ وأن المجلس سيعمل بشكل وثيق مع المجلس المعني بالمعايير الدولية المتعلقة بالاستدامة لسد الفجوة في القطاع العام والمنظمات الدولية ووضع إرشادات إضافية إذا لزم الأمر.

باء - استعراض التنفيذ العملي للمؤشرات الأساسية، بما في ذلك قياسها، لأغراض تقارير الكيانات عن مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (البند 3 من جدول الأعمال)

20- نظر الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في "التنفيذ العملي للمؤشرات الأساسية، بما في ذلك قياسها، لأغراض تقارير الكيانات عن مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/97.

21- وذكر الموظف المسؤول عن فرع المشاريع في شعبة الاستثمار والمشاريع التابعة للأونكتاد، في معرض تقديمه هذا البند من جدول الأعمال، أن العمل بشأن المؤشرات الأساسية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة قد بدأ على أساس نتائج الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (مافيكيانو نيروبي)، وأنه كان مدفوعاً أيضاً بعوامل أخرى مثل الدورات السابقة لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي، والأنشطة التي اضطلع بها فيما بين الدورات، والاجتماعات الجارية للفريق الاستشاري، وكون الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يشتركان في المسؤولية عن المؤشر 12-6-1. وتمخض آخر اجتماع عقده الفريق الاستشاري في آذار/مارس 2021 عن اقتراحات بإدخال تغييرات على دليل المؤشرات الأساسية لإبلاغ الشركات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بمواد بناء القدرات، سلط الضوء على منصة التعلم الإلكتروني المخصصة للمؤشرات الأساسية العالمية، التي أطلقت في الدورة الثامنة والثلاثين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي، والتي تم تطويرها بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وسوف تستخدم كمنفذ آخر لمواصلة نشر دليل المؤشرات الأساسية. وشرح الموظف المسؤول بالتفصيل التحديات التي تم تحديدها من خلال دراسات الحالات الفردية، ولاحظ أن الدراسات أظهرت أن جميع المؤشرات قابلة للإبلاغ عنها وأن دليل التدريب الذي يوفره الأونكتاد يقدم دعماً مفيداً لمن يعدون تقاريرهم لأول مرة ولجهود بناء القدرات. وستتطلب التطورات التي تحدث على الصعيد الدولي بناء القدرات وتعزيز النظم الإيكولوجية الوطنية لإعداد التقارير؛ وأفاد بأن أداة تطوير المحاسبة تتناول هذه القضايا. وأشار أيضاً إلى الحاجة إلى تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، فضلاً عن التعاون عبر الحدود. وفي هذا السياق، لاحظ الموظف المسؤول أن الشراكة الإقليمية الجديدة للنهوض بإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة وبأهداف التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ستناقش الممارسات الجيدة والتجارب المختلفة.

حلقات النقاش

22- عُقدت حلقتا نقاش لتناول هذا البند من جدول الأعمال. وشارك في الحلقة الأولى متحدث رئيسي من هيئة المعايير المحاسبية الفرنسية وخبراء من الكيانات التالية: مجلس معايير الإبلاغ المالي في المكسيك؛ وجامعة بوكوني؛ والمجلس التقني للمحاسبة العامة في كولومبيا؛ والرابطة الدولية للتعليم والبحث في مجال المحاسبة.

23- وسلط رئيس هيئة المعايير المحاسبية في فرنسا، في خطابه الرئيسي، الضوء على البيانات المتعلقة بالاستدامة التي أصبحت تشكل جزءاً اعتيادياً من التقارير التي تقدمها الشركات، وأكد وجود تغير حقيقي في التقارير التي تقدمها الأعمال التجارية. وفي نيسان/أبريل 2021، اعتمد الاتحاد الأوروبي اقتراحاً بشأن توجيه منقح لمعالجة نوعية تقارير الاستدامة، يشير إلى أهداف التنمية المستدامة. ويتوخى أن يتضمن التوجيه أحكاماً تنص على إلزامية تقديم بيانات عن الاستدامة بالنسبة للكيانات الكبرى، في حين تشجع المشاريع الصغيرة، والصغيرة والمتوسطة على أن تقدم طوعاً بياناتها بشأن الاستدامة في إطار نموذج مبسط يغطي المسائل البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة، وفقاً للمعايير التي أعدها الفريق الاستشاري الأوروبي المعني بالتقارير المالية واعتمدها المفوضية الأوروبية، مع مراجعة جميع المعلومات ورقمنتها. وأشار الرئيس إلى الحاجة الماسة إلى تحسين التعاون، حيث لا يمكن التصدي للعديد من التحديات على مستوى الولاية القضائية الواحدة. وبناء على ذلك، عقد الاتحاد الأوروبي اتفاقات تعاون ومناقشات ثنائية مع كيانات مثل مبادرة الإبلاغ العالمية ومؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وشدد على الدور الإيجابي لدليل المؤشرات الأساسية لإبلاغ الشركات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في تمهيد الطريق أمام التطورات العالمية الراهنة فيما يتعلق بإعداد تقارير الاستدامة، وشجع جميع الولايات القضائية على أن تنتبه بعناية إلى هذه المسألة.

24- ورداً على استفسار أحد المندوبين عن دور مبادرة الإبلاغ العالمية فيما يتعلق بمعايير الاتحاد الأوروبي، ذكر المتحدث الرئيسي أن المبادرة ستسهم في وضع المعايير وأن الاتحاد الأوروبي سيساعد على تعزيزها. وأعرب أحد الخبراء عن الارتياح لأن معايير الاتحاد الأوروبي ستكون أوسع نطاقاً ولكنها لن تتعارض مع معايير المجلس الجديد المعني بالمعايير الدولية المتعلقة بالاستدامة، وفي هذا الصدد، شدد المتحدث الرئيسي على أن التوافق هو أحد الاعتبارات الرئيسية في وضع معايير الاتحاد الأوروبي. ورداً على استفسار أحد الخبراء بشأن ما إذا كان ينبغي تعديل التشريع الوطني لاعتماد توجيه الاتحاد الأوروبي، أشار المتحدث الرئيسي إلى أن التوجيه هو قاعدة أساسية ينبغي تضمينها في التشريع الوطني.

25- وقدمت المتحاور الأولى عرضاً مفصلاً عن اللجنة الوطنية للاستدامة التي أنشئت في المكسيك، والتي تقوم حالياً بتقييم الإطار الذي سيستخدم في إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة، وأكدت في هذا الصدد أهمية اضطلاع الحكومة بدور القيادة. وتقاسمت نتائج دراسة حالة إفرادية لشركة صغيرة مملوكة للقطاع الخاص قدمت بيانات تغطي 82 في المائة من المؤشرات وأشارت إلى أن دليل التدريب على المؤشرات الأساسية شكل مورداً رئيسياً لبناء القدرات. وسلطت المتحاور الضوء على العناصر الرئيسية في وضع الاستراتيجية الوطنية لإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة، وهي إنشاء فريق عامل بالاستناد إلى نهج شامل ومتعدد القطاعات ومتعدد المؤسسات ومتعدد التخصصات، والمواءمة مع أهداف التنمية المستدامة، وإدماج المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ وأوصت باستخدام أداة تطوير المحاسبة. وأكدت الحاجة إلى بناء القدرات واختيار إطار لإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة، وأفادت في هذا الصدد بأن دليل المؤشرات الأساسية هو بمثابة مجموعة أدوات مفيدة للغاية. وأخيراً، شددت المتحاور على أن الشراكة الإقليمية للنهوض بالتقارير المتعلقة بالاستدامة وبأهداف التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية قد أنشئت لتوفير حيز للتعاون وتبادل الخبرات في مجال إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة.

26- وقدمت المتحاور الثانية استنتاجات تفصيلية مأخوذة من دراسات حالات إفرادية بشأن التنفيذ العملي للمؤشرات الأساسية، مشيرة إلى أن الكشف عن البيانات البيئية هو المسألة الأصعب، وأن السرية يمكن أن تطرح مشكلة فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وأن عدم وجود أنشطة تجارية معينة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يشكل تحدياً أمام إعداد التقارير عن المؤشرات البيئية والمؤسسية. وأشارت إلى أن توافر البيانات مسألة مطروحة في جميع المجالات. وأخيراً، ذكرت المتحاور

أن النتائج كشفت أن الشركات، بما فيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ترغب في الانخراط في تحسين القدرة على جمع البيانات، وشددت على ضرورة الجمع بين التنظيم وبناء القدرات.

27- وأكد المتحاور الثالث أن الشراكة الإقليمية للنهوض بإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة وبأهداف التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ستوفر الدعم لتنفيذ السياسات وتعزيز البنى التحتية للنهوض بإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة. وشدد على أهمية المساعدة التقنية المقدمة في إطار مشروع حساب التنمية بشأن أطر السياسات التمكينية لأغراض التقارير التي تقدمها المشاريع عن الاستدامة وعن أهداف التنمية المستدامة. وفي كولومبيا، ساعد الأونكتاد على إجراء تشخيص وتحديد الثغرات ووضع خطة عمل. وأشار المتحاور إلى ضرورة أن تكون العملية شاملة للجميع. وتقاسم بعض التحديات الرئيسية أمام النهوض بإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة، بما في ذلك ضعف البنية التحتية المحاسبية، والحاجة إلى تعزيز الإطار المؤسسي، وضعف القدرات البشرية، مشيراً إلى أن كولومبيا تقتقر إلى إطار لإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة وإلى هيئة تُعنى بهذه المسألة. وأخيراً، أشار إلى أن دليل المؤشرات الأساسية أداة مفيدة لأنه يتضمن معلومات يسهل فهمها وأن المؤشرات متكاملة في جميع المجالات.

28- ولفت المتحاور الرابع الانتباه إلى ورقة بحثية عن أثر الجائحة على التقارير المالية والتقارير المتعلقة بالاستدامة التي تقدمها الشركات، ونوقشت في حلقة عمل نظمها أمانة الأونكتاد بالتعاون مع الرابطة الدولية للتعليم والبحوث في مجال المحاسبة. وقد أظهرت الورقة أن الهيئات التنظيمية تسعى بنشاط على إسداء نصائح تحذيرية لمعدي ومراجعي البيانات المالية وأن شركات المحاسبة ومنظمات المحاسبة المهنية تقدم الدعم أيضاً.

29- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، لاحظ أحد الخبراء أن البيانات المالية ضُمّنت ملاحظات عن الجائحة، معظمها يتعلق بأحداث سُجّلت بعد الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، اتسمت التقارير بعدم الاتساق. ففي بعض الحالات، أبلغت شركات تنشط في نفس القطاعات عن بعض المسائل في مذكرات مختلفة، باستثناء القطاع المصرفي. والقضايا الرئيسية التي ورد ذكرها في تقارير مراجعة الحسابات هي إعادة التقييم، واضمحلال القيمة، وإثبات الإيرادات.

30- وضمت حلقة النقاش الثانية متحدثاً رئيسياً من أمناء مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وخبراء من الكيانات التالية: معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين في كينيا؛ وهيئة المحاسبين القانونيين المعتمدين في الاتحاد الروسي؛ ونقابة المحاسبين القانونيين في كوت ديفوار؛ ومعهد المحاسبين القانونيين في سنغافورة.

31- وأبرز رئيس أمناء مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، في خطابه الرئيسي، أن التعاون بين المؤسسة والأونكتاد من خلال عمل فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي كان وثيق الصلة بدعم البلدان النامية والاقتصادات الناشئة في تحسين ممارسات المحاسبة المالية وإعداد التقارير المالية. وشرح بالتفصيل خطط المؤسسة وأعرب عن تقديره للأونكتاد على جهوده الرامية إلى التعامل مع الهيئات المختصة في الاقتصادات الناشئة. وبالإضافة إلى ذلك، شجع على مواصلة التعاون في تحقيق الهدف الذي ينشده المجلس المعني بالمعايير الدولية المتعلقة بالاستدامة، وهو أن تكون له بصمة في جميع مناطق العالم. وأخيراً، شدد المتحدث الرئيسي على أهمية دليل المؤشرات الأساسية في سياق الاتجاه القائم نحو المواءمة والتوحيد القياسي في مجال إعداد التقارير من قبل الشركات، وقال إنه يتطلع إلى مزيد من التعاون بين المجلس المعني بالمعايير الدولية المتعلقة بالاستدامة وفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي في وضع وتنفيذ المعايير الدولية لإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة.

32- ورداً على استفسار عما إذا كانت المعايير التي سيصدرها المجلس المعني بالمعايير الدولية المتعلقة بالاستدامة هي معايير تتصل بالقياس أم الكشف، أوضح المتحدث الرئيسي أنها معدة أساساً لأغراض الكشف. ورداً على استفسار آخر عما إذا كانت المعايير تنطبق أيضاً على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أكد المتحدث الرئيسي أنها موجهة إلى الأعمال التجارية بمختلف أحجامها، مبيناً أن الجهود المبذولة فيما يتعلق بإعداد تقارير الاستدامة يجب أن تتسم بصيغة عالمية وأن تشمل الاقتصادات الناشئة. ورداً على استفسار عن العلاقة في المستقبل بين معايير الاستدامة التي يصدرها المجلس المعني بمعايير المحاسبة المتعلقة بالاستدامة وتلك التي تصدر عن المجلس المعني بالمعايير الدولية المتعلقة بالاستدامة، شدد المتحدث الرئيسي على الالتزام بدمج الكيانين بحلول منتصف عام 2022 في منظمة واحدة تدمج أيضاً معايير المجلس الأول. وأخيراً، ورداً على استفسار أحد الخبراء عما إذا كانت معايير المجلس المعني بالمعايير الدولية المتعلقة بالاستدامة ستغطي أيضاً، إلى جانب المعايير المتصلة بالمناخ، المجالات الأخرى البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحوكمة، أشار المتحدث الرئيسي إلى أن الإفصاحات المتصلة بالمناخ ليست سوى نقطة انطلاق في معالجة طائفة واسعة من المجالات الأخرى المتصلة بالاستدامة.

33- وعرض المتحاور الأول نتائج دراسات حالات إفرادية عن التطبيق العملي لدليل المؤشرات الأساسية على شركة اتصالات كبيرة وثلاثة مشاريع صغيرة ومتوسطة في كينيا، وعن التقييم الوطني للبنية التحتية لإعداد التقارير الذي أجري بتطبيق أداة تطوير المحاسبة. وأظهرت النتائج أن دليل المؤشرات الأساسية يجري تطبيقه على نطاق واسع في شركات بأحجام مختلفة ومن قطاعات متنوعة، وقدمت بعض الأفكار لتحسين التقارير التي تعدها وتقدمها الشركات على الصعيد الوطني. وقد استُكملت دراسات الحالات الإفرادية بأنشطة بناء القدرات التي أجريت في تموز/يوليه 2021. وقال إن تقرير التقييم الوطني قدم رؤى متممة عن مواطن القوة والتحديات في الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي وفيما يتعلق ببناء القدرات البشرية.

34- وعرض المتحاور الثاني نتائج دراسات حالات إفرادية إقليمية بشأن التنفيذ العملي لدليل المؤشرات الأساسية في سبعة مشاريع صغيرة ومتوسطة في الاتحاد الروسي وبيلاروس وكازاخستان. وأظهرت النتائج أن جميع المشاريع الصغيرة والمتوسطة يمكنها أن تقدم إفصاحات كاملة تغطي المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ولكنها وجدت أن الإفصاح عن الجوانب المشمولة بالمؤشرات البيئية مسألة تتسم بصعوبة أكبر. واقترح أصحاب دراسات الحالات الإفرادية النظر في وضع دليل منفصل بشأن المؤشرات الأساسية الموجهة نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لتحسين إمكانية تطبيق المؤشرات على مختلف أنواع الكيانات.

35- وتقاسم المتحاور الثالث تجربة كوت ديفوار في تقييم أداة تطوير المحاسبة وقياس التقدم المحرز. وأكد على مزايا تنفيذ دليل المؤشرات الأساسية في قياس التقدم الذي تحرزه الشركات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأبرز الحاجة إلى استحداث أدوات لتعزيز القدرات في الدول الأعضاء السبع عشرة في معاهدة مواءمة قانون الأعمال في أفريقيا من أجل تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وأشار إلى ضرورة تحليل تكاليف وعوائد النهوض بممارسات إعداد التقارير في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتناول التدابير التي يمكن أن تتخذها الحكومات لتحفيز إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة، فضلاً عن مسألة نشر برامج إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة في البلدان حيث تكون القطاعات غير الرسمية واسعة النطاق.

36- وعرض المتحاور الرابع تقريراً عن الحالة الراهنة لمتطلبات تقارير الاستدامة في سنغافورة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، كانت نسبة 99,5 في المائة من الشركات المسجلة في البورصة قد نشرت تقريراً عن الاستدامة. وقال إن التحديات الرئيسية أمام اعتماد ممارسات الاستدامة تتعلق بانخفاض مستوى الأولوية الممنوحة لاستدامة الشركات، وعدم تقدير الفوائد التي توفرها ممارسات الاستدامة، وعدم وجود

إطار واحد لتقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة يُعتمد على الصعيد العالمي. ولفت المتحاور الانتباه إلى دراسة أظهرت الحاجة إلى زيادة مبادرات بناء القدرات في مجالات مثل العمليات المتصلة بالاستدامة؛ وتحليل السيناريوهات؛ وإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة واستعراضها وضمانها. ولما كانت الاستدامة مجالاً هاماً من مجالات التركيز على جدول أعمال الحكومة، اقترحت عدة تدابير لتحسين عملية إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة، بما في ذلك فرض ضريبة على الكربون وإنشاء فرقة عمل تُعنى بقطاع التمويل الأخضر. وشكلت هذه المبادرات جزءاً من الخطة الخضراء لسنغافورة، التي تهدف إلى بدء أنشطة إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة التي تقوم بها الشركات المحلية وإلى تطوير ممارسات مستدامة في البلد.

37- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، ورداً على استفسار من أحد المندوبين عن الكيفية التي يمكن بها تغيير عقليات المديرين ورواد المشاريع من أجل تيسير اعتماد ممارسات إعداد التقارير المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، لاحظ أحد المتحاورين أن هذا الضغط يأتي من الحكومات والمجتمع وأن المستهلكين سيبدؤون في المطالبة بممارسات الاستدامة في جميع سلاسل الإمداد، وأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة ستشعر بالحاجة إلى إعداد تقارير الاستدامة في ظل تزايد الوعي بأهميتها. ورداً على استفسار مندوب آخر عما إذا كانت الشركات ستتعاظم إيجابياً إزاء مسألة تقديم تقارير الاستدامة ومستعدة لتقديم البيانات ذات الصلة بانتظام ولتحمل أي تكاليف ناجمة عن ذلك، ذكر متحاور آخر أن المعلومات المطلوبة كثيراً ما تكون متاحة بالفعل لدى الشركات ويمكن تقديمها دون أي تكلفة إضافية، شريطة تقديم إرشادات قوية في هذا الصدد. ورداً على طلب أحد المندوبين للحصول على تفاصيل عن الآثار المترتبة على دراسات الحالات الفردية بشأن توفير حوافز لإضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد، لاحظ متحاور آخر أن التكاليف والقيود المرتبطة بإعداد تقارير الاستدامة يمكن أن تشكل حاجزاً أمام اعتماد هذه الممارسات وأنه ينبغي تقديم معلومات واضحة عن الحوافز لجميع رواد المشاريع حتى لا يتحمل القطاع الخاص أي أعباء. وشدد متحاور آخر على ضرورة أن تفهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة فوائد تنفيذ ممارسات إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة، بما في ذلك، على سبيل المثال، اجتذاب تمويل إضافي بتكاليف أقل. ورداً على استفسار من أحد المندوبين عما إذا كان إطار المجلس المعني بالمعايير الدولية المتعلقة بالاستدامة سيحل محل التقارير المتعلقة بالمناخ وما إذا كانت الشركات مطالبة بإصدار تقارير عن عملية الضمان الداخلي في سياق تقديم تقاريرها المتعلقة بالاستدامة، أشار أحد المتحاورين إلى أن بورصة سنغافورة تعزّم اعتماد إطار المجلس لأنه يستند بالفعل إلى توصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ وأن العديد من الشركات لديها أجهزة داخلية تُعنى بمهام مراجعة الحسابات، على الرغم من أن الضمانات المتعلقة بتقارير الاستدامة لا تشمل سوى قلة قليلة من المشاريع.

جيم - الإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ المدرجة في التقارير الاعتيادية التي تقدمها

الكيانات: الممارسات الجيدة والتحديات الرئيسية

(البند 4 من جدول الأعمال)

38- نظر فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في "الإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ المدرجة في التقارير الاعتيادية التي تقدمها الكيانات: الممارسات الجيدة والتحديات الرئيسية"، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/98.

39- وأبرز الموظف المسؤول عن فرع المشاريع في شعبة الاستثمار والمشاريع التابعة للأونكتاد، لدى عرضه لبند جدول الأعمال، أهمية الموضوع بالنظر إلى الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ولاحظ أن التطورات المستجدة في مجال الإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ مستمرة.

40- وكان الفريق مكوناً من ممثلين عن الكيانات التالية: جامعة غروننغن، هولندا؛ وشبكة التقارير المتكاملة، البرازيل؛ ومعهد علوم الاقتصاد والإدارة، كلية الإدارة، فرنسا؛ وهيئة تنظيم مركز قطر للمال. وكان خبيران في فريق المناقشة من الرؤساء السابقين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي.

41- وأشارت المتحاور الأولى إلى أن البحوث أظهرت أنه في حين أن الشركات تقدم تقارير عن المخاطر المالية المتصلة بالمناخ، فإن المعلومات المقدمة غالباً ما تكون ذات طابع عام أو تقتصر على الأنشطة التشغيلية، ولا تتضمن بيانات استراتيجية، مثل الكيفية التي يمكن أن يؤثر بها تغير المناخ على سلاسل الإمداد في المدى الطويل، وأكدت الحاجة الملحة إلى بناء القدرات على جميع المستويات لتعزيز الإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ العالية الجودة. وشددت على أن من بين الممارسات الجيدة في الإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ، شرح عملية الانتقال المتوقع لنموذج الأعمال التجارية، ثم ترجمة ذلك إلى آثار مالية. وأكدت أيضاً الحاجة إلى سلسلة إمداد كاملة في عملية تقديم التقارير من جانب الشركات تشمل الجهات التي تعدّ التقارير والهيئات التنظيمية ومراجعي الحسابات، وأفادت بأن بناء القدرات أمر مطلوب في كل مرحلة من مراحل إعداد تقارير الاستدامة. وأبرزت المتحاور أن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي ظل نشطاً في مجال تقارير الاستدامة لفترة طويلة، حيث جمع خبراء من جميع أنحاء العالم لمناقشة المسائل التقنية والمتصلة بالتنفيذ، وشجعت الأونكتاد على مواصلة جهوده في هذا المجال. وأخيراً، شددت على أن أداة تطوير المحاسبة توفر وسيلة جيدة لتحسين البنى التحتية الأساسية الوطنية لإعداد التقارير وتعزيز الإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ العالية الجودة.

42- وذكرت المحاور الثانية أن تقارير الاستدامة العالية الجودة مهمة لصنع القرارات والمتابعة. وأشارت إلى أن القطاع الخاص لديه إمكانيات أكبر للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وحيز أوسع لتقديم تقارير عن مساهماته، مضيفة أن المناخ يمثل أولوية. وفي هذا الصدد، رحبت المتحاور بإنشاء المجلس المعني بالمعايير الدولية المتعلقة بالاستدامة، مشيرة إلى أن المعايير العالمية ستسهل تحقيق الأهداف.

43- ولاحظ المتحاور الثالث أن توصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ تختلف عن التطورات الأخرى في مجال التقارير المتعلقة بالاستدامة لأنها صادرة عن المصارف المركزية التي تعنى بالمخاطر النظامية وحماية المستثمرين. وسلط الضوء على الحاجة إلى الاتساق بين الإفصاحات المتصلة بالاستدامة والبيانات المالية، وذكر أنه من المهم الانتقال من الشروح إلى القياسات المحاسبية لتحسين نوعية الإفصاحات المتصلة بالمناخ. غير أن ترجمة المخاطر المتصلة بالمناخ إلى قياسات محاسبية أمر معقد، لأن العملية تستند إلى تقديرات تتعلق بالسلوكيات في المستقبل، ولذلك لا بد من توحيد هذه القياسات وبناء قدرات الجهات المكلفة بإعداد التقارير. وأخيراً، شدد على أهمية دور الهيئات التنظيمية وواضعي المعايير في مساعدة الأعمال التجارية على حساب التقديرات المحاسبية بشأن هذا الموضوع.

44- وسلط المتحاور الرابع الضوء على عدة تحديات في مجال الإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ. فقد يُنظر إلى عدد الإفصاحات المطلوبة على أنه مرتفع جداً ويمكن أن تستخدمه الكيانات لإخفاء بعض البيانات في تقارير طويلة بشكل مفرط؛ ومع ذلك فإن استخدام التكنولوجيا يمكن أن يساعد في تنظيم هذه المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، أشار إلى التكامل بين الإفصاحات المالية المتصلة بالاستدامة وبالمناخ والبيانات المالية العالية الجودة وأكد الحاجة إلى تقديم إرشادات بشأن قياس هذه الإفصاحات. وأفاد المتحاور بأن الإفصاحات ينبغي أن تكون وسيلة لتحقيق غاية وليس غاية في حد ذاتها، ولذلك ينبغي ربط الإفصاحات بأهداف محددة. وضمناً للتواصل مع جميع الأعمال التجارية، يتعين على المجلس المعني بالمعايير الدولية المتعلقة بالاستدامة أن ينظر في العمل الذي تقوم به مبادرة مؤسسة الإبلاغ العالمي في

مجال تقديم الإرشادات القطاعية. وشدد المتحاور على دور الهيئات التنظيمية ووضعي المعايير في تقديم الإرشادات بشأن قياس الإفصاحات المتصلة بالمناخ والدور الهام الذي يضطلع به فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي في توفير بناء القدرات في هذا المجال.

45- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أبرز أحد المندوبين أن البيانات المالية تتضمن فعلاً إفصاحات عديدة وأنه من الصعب إدراج المزيد من البيانات، من قبيل البيانات المتصلة بالاستدامة والمناخ، دون إقبال كاهل القارئ. وفي هذا الصدد، أشار متحاور إلى ضرورة التركيز على الإفصاحات الرئيسية، مشيراً إلى أن الإفصاحات ستزيد حتماً من طول التقارير، ولكن المنصات الإلكترونية يمكن أن تساعد في التغلب على هذا التحدي. وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالكشف من جانب القطاع المالي عن المخاطر البيئية، ذكر أن نمو السندات الخضراء من شأنه أن يشجع على زيادة الإفصاح في هذا المجال.

دال - مسائل أخرى

(البند 5 من جدول الأعمال)

46- عرض الموظف المسؤول عن فرع المشاريع في شعبة الاستثمار والمشاريع التابعة للأونكتاد، في معرض تقديمه لبند جدول الأعمال، المسألة التالية للنظر فيها: المشاريع الصغرى، والصغيرة والمتوسطة. وأشار إلى أن الأونكتاد ركز عمله في هذا القطاع في المجالين التاليين: بناء القدرات في المحاسبة المالية الأساسية؛ وإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة في القطاع. وقد وضع الأونكتاد دليلاً تدريبياً للنهوض بجهود محو الأمية المالية واستحدث منبراً للمحاسبة على الإنترنت من أجل هذه المشاريع. وتواصلت الجهود من أجل نشر هذه الأداة على نطاق أوسع من خلال أنشطة بناء القدرات في أكثر من 40 بلداً، ووضع الأونكتاد، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، دورة تعليمية إلكترونية تستند إلى دليل التدريب.

47- وذكر أحد المندوبين أن تطوير قدرات المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في مجال المحاسبة وإعداد التقارير يرتبط بالتفاعل مع الحكومات، وأن الأونكتاد يمكن أن يساعد في توعية واضعي السياسات وتدريبهم بغية تيسير عملية إعداد التقارير المالية العالية الجودة. وفي هذا الصدد، أبرزت أمانة الأونكتاد أهمية أداة تطوير المحاسبة في تهيئة الظروف اللازمة لدعم إعداد تقارير مالية وتقارير استدامة عالية الجودة.

48- وأشار مندوب آخر إلى أن التقارير التي تعدها وتقدمها المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة تتسم بأهمية بالغة، وطلب إلى الأونكتاد أن يواصل عملية إدماج المتطلبات الجديدة المتعلقة بالاستدامة والمناخ في التدريب الذي يوفره حالياً لصالح هذه المشاريع وفي الأدوات الأخرى مثل أداة تطوير المحاسبة.

49- وطلب عدد قليل من المندوبين الدعم من الأونكتاد في تطوير قدرات المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في كوت ديفوار في مجال المحاسبة وإعداد التقارير، لا سيما في تنفيذ دليل التدريب وفي إجراء تقييم لإطار المحاسبة الوطني بتطبيق أداة تطوير المحاسبة بغية تقييم التحسينات التي أدخلت على مدى العقد الماضي.

50- وأخيراً، أكد أحد الخبراء أن دراسات الحالات الفردية أظهرت أن تجربة تنفيذ دليل المؤشرات الأساسية لإبلاغ الشركات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة كانت ناجحة وأن المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة يمكنها إصدار تقارير بالاستناد إلى الدليل.

ثالثاً - المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

51- قرر فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ أن ينتخب أعضاء مكتبه، باتباع إجراء عدم الاعتراض وفقاً لأحكام مقرر الجمعية العامة 544/74 المؤرخ 27 آذار/مارس 2020. ونظراً لعدم ورود أي اعتراضات بحلول 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، انتخب فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي السيدة إلزا بياتريس بوخرخس (المكسيك) رئيسة له، والسيد أحمد بن عبد الله المغامس (المملكة العربية السعودية) نائباً للرئيسة - مقررًا.

باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

52- أقر فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، جدول الأعمال المؤقت للدورة، كما يرد في الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/96. وكان جدول الأعمال كما يلي:

- 1- انتخاب أعضاء المكتب.
- 2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- 3- استعراض التنفيذ العملي للمؤشرات الأساسية، بما في ذلك قياسها، لأغراض تقارير الكيانات عن مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 4- الإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ المدرجة في التقارير الاعتيادية التي تقدمها الكيانات: الممارسات الجيدة والتحديات الرئيسية.
- 5- مسائل أخرى.
- 6- جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والثلاثين.
- 7- اعتماد التقرير

جيم - جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والثلاثين

(البند 6 من جدول الأعمال)

53- في جلسة عامة عُقدت في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، نظر فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في مشروع جدول أعمال مؤقت بالصيغة الواردة في ورقة غير رسمية عُمت قبل الاجتماع.

54- ولاحظ الموظف المسؤول عن فرع المشاريع في شعبة الاستثمار والمشاريع التابعة للأمم المتحدة أن المناقشات التي جرت طوال الدورة الثامنة والثلاثين قد بينت بوضوح الحاجة إلى أن ينصب التركيز الاستراتيجي في الأعمال المقبلة على بناء القدرات، فضلاً عن دعم تعزيز الشراكات، مثل الشراكة الإقليمية التي ستتطلق عقب الدورة، بهدف تسهيل تبادل الخبرات والدعم المشترك بشأن بناء المهارات والقدرات في مجال إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، حظيت بالتأييد فكرة إقامة صلة قوية بالمجلس الجديد المعني بالمعايير الدولية المتعلقة بالاستدامة، من أجل نقل رغبات وآراء

ومواقف الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالقضايا المتصلة بتقارير الاستدامة بشأن إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة. وأبرز الموظف المسؤول أن المداولات التي جرت في الدورة، وكذلك استمارات الانطباعات المقدمة في أعقاب الجلسات العامة، قد أشارت أيضاً إلى الحاجة إلى دعم العمل في مجال بناء القدرات لصالح المشاريع الصغرى، والصغيرة والمتوسطة، وكذلك في مجال المحاسبة في القطاع العام. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت المناقشات إلى وجود تأييد قوي لتناول موضوعي التقارير المالية والتقارير المتعلقة بالاستدامة في المستقبل؛ وقد أُدرج الموضوعان في البندين الموضوعيين 3 و4 من مشروع جدول الأعمال المؤقت، مع إدراج عنصر القطاع العام بوضوح في البند 4. وأخيراً، لاحظ الموظف المسؤول أن العمل بشأن تقديم المساعدة التقنية إلى المشاريع الصغرى، والصغيرة والمتوسطة سيستمر، بما في ذلك ما يتعلق بالشروط المنطبقة على تقارير الاستدامة، وأنه سيتم الإعلان عن التقدم المحرز في الدورة التاسعة والثلاثين ضمن بند "مسائل أخرى".

55- واعتمد فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، جدول الأعمال المؤقت لدورته التاسعة والثلاثين (المرفق الأول).

دال - اعتماد التقرير

(البند 7 من جدول الأعمال)

56- أذن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي، في الجلسة نفسها، بأن يعد نائب الرئيسة - المقرر، تحت إشراف الرئيسة، الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الدورة.

المرفق الأول

**جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والثلاثين لفريق الخبراء العامل
الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ
(البند 6 من جدول الأعمال)**

- 1- انتخاب أعضاء المكتب.
- 2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- 3- الممارسات الجيدة والنهج المتبعة في التنفيذ العملي لمتطلبات التقارير المتعلقة بالاستدامة.
- 4- استعراض التنفيذ العملي للمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في القطاعين العام والخاص.
- 5- مسائل أخرى.
- 6- جدول الأعمال المؤقت للدورة الأربعين.
- 7- اعتماد التقرير

المرفق الثاني

الحضور*

1- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي	زيمبابوي	كينيا
إسبانيا	سري لانكا	لاتفيا
ألبانيا	السويد	لبنان
إندونيسيا	سويسرا	ليتوانيا
أنغولا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى	ليسوتو
أوكرانيا	وأيرلندا الشمالية	مالطة
إيران (جمهورية - الإسلامية)	الصين	مدغشقر
البرازيل	العراق	مصر
بنغلاديش	غامبيا	المغرب
بنما	غانا	مقدونيا الشمالية
بيرو	غواتيمالا	المملكة العربية السعودية
بيلاروس	فرنسا	النمسا
توغو	الفلبين	نيبال
الجزائر	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	نيجيريا
جمهورية الكونغو الديمقراطية	فيت نام	نيكاراغوا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	قطر	هولندا
جنوب أفريقيا	كوت ديفوار	اليابان
زامبيا	كولومبيا	

2- وحضر الدورة ممثلو المنظمات الحكومية الدولية التالية:

الصندوق المشترك للسلع الأساسية

3- وكانت أجهزة وهيئات وبرامج الأمم المتحدة التالية مُمثلة في الدورة:

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال

مكتب المنسق المقيم، غواتيمالا

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

4- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية مُمثلة في الدورة:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/INF.14.

5- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة الخاصة

لجنة التعاون الدولي بين جمعيات القطن

الفئة العامة

المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس

منظمة القرية السويسرية
